

وبعد الإطلاع والمناقشة قرر المجلس ما يلي:

الموضوع : طلب الموافقة على إلغاء المناقصة العمومية لتلزييم " أعمال التدقيق الخارجي المستقل لحسابات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من العام ٢٠١٦ حتى العام ٢٠٢٥ - إعادة للمرة الأولى " وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام.

قرار رقم ٣٦/٦٧

الموافقة على :

- إلغاء المناقصة العمومية لتلزييم " أعمال التدقيق الخارجي المستقل لحسابات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من العام ٢٠١٦ حتى العام ٢٠٢٥ - إعادة للمرة الأولى " وإعادة طرحها وفق قانون الشراء العام، ونشر إشعار بالإلغاء على المنصة الالكترونية لدى هيئة الشراء العام.

-إعادة المناقصة العمومية في أقرب فرصة ممكنة بعد تعديل دفتر الشروط استناداً الى دفتر الشروط النموذجي لأعمال التدقيق الخارجي للمؤسسات العامة المرفق بالتعميم رقم ٢٠٢٦/١٨ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.